دراسة قواعد العلاقات النحوية في كتاب سيبويه (على ضوء المنهج الوصفي)

الدكتور مهين حاجي زاده*

أستاذة مشاركة بجامعة شهيد مدني (آذربايجان)

(١٠٨-٧٣)

تاريخ الاستلام: ٩٠/١٠/١١ ؛ **تاريخ القبول:** ٩١/٠٦/٠٤

الملخص

المنهج الوصفي منهج من المناهج العلمية في البحث، و يقوم على اتباع خطوات منظّمَة في معالجة الظّواهر والقضايا. وهو نمط من أنماط التفكير العلمي و طريقة من طرق العمل يُعتَمَد من أجل تنظيم العمل العلمي والدّراسة والتحليل لبلوغ الأهداف المطلوبة من البحث. و يمتاز عن باقي المناهج بتتبعِه للظاهرة المدروسة بالاستناد إلى معلومات تتعلق بالظّاهرة، في زمن معيّن أو فترات زمنية مختلفة، للنّظرِ إليها في أبعادها المختلفة وتطوّراتِها، و ذلك من أجل ضمان الوصول إلى نتائجَ موضوعيّة. و كان للتطورات المنهجية التي شهدها الدرس اللغوي الحديث في القرن العشرين الدور البالغ في إحداث إعادة النظر والمراجعات في منهج النحو العربي، حيث يبرز المنهج الوصفي الذي شن هجوماً واسعاً على المعيارية القائمة على الأخذ بالدليل العقلي والمنطقي والتعليل والتقدير والتأويل، و من ثم ظهرت دراسات استهدفت ما أطلق عليه تقويم الفكر النحوي، أو نقده، أو توجيهه، أو تفسيره. يعد كتاب سيبويه أهم أثر وصل إلينا، فعلى الرغم من كثرة الشروح والتعليقات التي قامت حوله، إلا أنه يظل مصدراً للبحث والدراسة. يحاول هذا المقال لإبراز مكانة البحث الوصفي في التراث النحوى العربي من خلال البحث التأصيلي لمصطلح القرائن ومرادفاته في التراث اللغوي و خاصة في كتاب سيبويه، وكشف أبعاد نظرية القرائن و أثرها في التحليل اللغوي؛ لأن سيبويه هو الذي قد أرسى باكورة المنهج الوصفي من خلال وضعه لنظرية لغوية متكاملة، وكتابه يمثل النبع الصافي لمنهج البحث الوصفي عند العرب، إذ وقف صاحبه عند الظواهر اللغوية طويلاً يصف حقائقها، ويتأمل أسرارها، ويحلل بنيتها ليصل إلى أحكام تمثل غاية في النضج. ووصل البحث إلى أنّ ما قدّمه حسان للتراث خدمة جليلة تمثل باستلهامه التراث العربي وإعادته فكرة تضافر القرائن التي تناولها علماؤنا القدماء وعلى رأسهم سيبويه.

الكلمات الدليلية : النحو العربي، المنهج الوصفي، المنهج المعيارى، العلاقات النحوية، تمام حسان، سيبويه.

* E-mail: hajizadeh_tma@yahoo.com

المقدمة

النحو لغة: هو القصد والطريق، وقد يكون ظرفا أو اسما.(الفيروزآبادي، ١٩٨٧م: ج٤، ٣٩٤؛ ابن منظور، ١٩٨٨م: ج١٥، ٩) و اصطلاحا: هو ذلك العلم الذي يعرف به أواخر الكلمات إعرابا و بناء، كما يعرف به النظام النحوي للجملة، و هو ترتيبها ترتيبا خاصا؛ بحيث تؤدي كل كلمة فيها وظيفة معينة حتى إذا اختل الترتيب اختل المعنى. فغاية النحو بيان الإعراب وتفصيل أحكامه حتى سماه بعضهم علم الإعراب وكان هذا المصطلح أوّل ما ظهر يشير إلى مجموعة القواعد التعليمية التي يتعلّمها الناس كي يلحقوا بالعرب الفصحاء في إجادتهم العربية. كان العرب قبل الإسلام ينطقون العربية سليقة، حيث لم تكن مدونة، ولما سُمع اللحن في قراءة القرآن الكريم، ففكر أولوا الألباب والأمر في وضع قواعد تصونه من الزيغ الذي بدأ يلحق به، وهذا بهدف المحافظة على اللسان العربي، من خلال وضع قوانين تضبطه. وتكاد الروايات تتّفق على أنّ أبا الأسود الدؤلي هو الّذي وضع النحو العربي بعد أن أخذه عن علي بن أبي طالب؛ و هذا ما تجمع عليه أغلب المصادر القديمة، و زاد فيه علماء العربية الذين أسسوا العربية و فتحوا أبوابها و نهجوا سبيلها و وضعوا قياسها، فقد ظهرت مدرستان نحويتان في العراق؛ وسبب ذلك أن العراق كان من أسبق الأقاليم العربية مدنية و حضارة، فقد قامت بالبصرة مدرسة تهتم بوضع قواعد النحو العربي، و كان من أعلامها الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٥هجري)، وسيبويه (١٨٠هجري)؛ وتجسدت أفكار هذه المدرسة في (الكتاب) الذي أخرجه سيبويه، و كما قامت إثرها مدرسة أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها وهي مدرسة الكوفة والتي تأخرت عن مسائل النحو لاشتغالها بمسائل الفقه.

كان البحث اللغوي عند العرب قد بدأ وصفياً، وسار أساساً على وفق منهج وصفي دقيق في جمع البيانات اللغوية وملاحظتها، واستقراء الأصول العامة منها. يقول تمام حسان: «إنّ تاريخ دراسة اللغة العربية ليعرض علينا فى بدايته محاولة جدية لإنشاء منهج وصفى فى

دراسة اللغة، يقوم على جمع المادة و روايتها، ثم ملاحظة المادة المجموعة واستقرائها والخروج بعد ذلک بنتائج لها طبيعة الوصف اللغوي السليم» (حسان، ١٩٨٠م: ٢٢- ٢٣).

و لم تنشأ الدراسات اللغوية العربية في ظل فكرة التتبع التاريخي للغة، ولم يهتم بهذا الجانب أصلا، ولهذا لا يمكن استبعاد تأثر المنهج الوصفي الغربي في البحث اللغوي بالمنهج الوصفي عند العرب. ولعل الأسس الحقيقية لهذا المنهج في الغرب « إنما ترجع إلى فكر العرب، و نظريات المسلمين أو قُل: مساهمتهم الكبرى في بناء هذا الصرح الشامخ في الحضارة اللغوية الإنسانية» (محمود، ١٩٧٩: ٧٩). ذلک لأن العلوم الإسلامية ومنها اللغة لم يكن المنهج فيها غائباً لأن هذه العلوم نشأت في مناخ فكري عام هدفه خدمة القرآن الكريم ولغته التي بلغت أسمى مراتب البيان.

نستنتج مما تقدم أنّ الدراسات اللغوية في العربية قد بدأت وصفيّةً في كثيرٍ من أصولها ثمّ انتهت في الفترات المتأخرة (لاسيّما بعد القرون الهجرية الأربعة) انتهت إلى المعيارية، وهي في شطرها الأول عوّلت على استقراء المادة اللغوية من مصادرها الأصلية (السماع، المشافهة)، ثمّ استنبطت منها القواعد الكلّيّة والجزئيّة، أي جعلت القاعدة خاضعةً للاستقراء وليس العكس. أمّا في شطرها الثاني فقد أخذت بالقواعد التي انتهت إليها وأخضعت لها المادة اللغوية القديمة والمستجدّة.

وتوقّفت في استقرائها عند عصرٍ اصطلح عليه بعصر الاستشهاد الذي يُعتبر قدحاً كبيراً في تاريخ الدراسات اللغوية العربية، فانقلب الميزان من الوصف إلى المعيار، و من إخضاع القاعدة إلى إخضاع المادة اللغوية، من استمرارية الاستقراء، والأخذ إلى التوقّف عنهما.

و تكون اللغة المعيارية في أوّل أمرها لهجةً من لهجات لغةٍ ما ثمّ ترقى إلى مستوى التقليد والمحاكاة وتتخذُ لها صفة رسمية لذلك قيلَ في تعريفها و بيان أسباب نشأتها: أنّ اللغة المعيارية هى ذلك المستوى الكلامي الذي له صفةٌ رسميّة والذي يستعمله المتعلّمون

تعليماً راقياً. وغالباً ما تكون اللغة المعيارية في أوّل الأمر لهجةً محلّية، تنالُ شيئاً من التمجيد أو التقدير ويُعترفُ بها كلغةٍ رسمية لسببٍ من الأسباب.فالمعيارية بهذا المفهوم هى اللهجة المفضّلة التي تُتّخذ مقياساً للبلاغة والفصاحة كتفضيل لهجة قريش في الدراسات العربية التقليدية على سائر اللهجات العربية الأخرى لأسبابٍ دينية و سياسية. ثمّ تكون هذه اللهجة نواةً للمنهج المعياري، وتتخذُ قواعدها معياراً للصحة والخطأ كما هو واضحٌ في تاريخ العربية. و لذلك فقد نشأ النحو العربي نشأةً وصفيّة باعتماد الاستقراء ولكنّه جنح صوْب المعيارية بعد أن وضعوا القواعد والأصول و توقّفوا عن استقراء المادة اللغوية المستجدّة فبرزت اللغة الرسمية ممثّلةً بهذا واعتبرت مقاييسه و قواعده فيْصلاً في الصحة والخطأ. و لمّا كان الهدف منصبّاً في الغالب على تعليم الناشئة و غيرهم من المثقفين والمتخصّصين رأيناهم يتّجهون بالنحو وِجهة تعليميّة، والتعليميّة أداةٌ معيارية، إذ بواسطتها يُمكن المحافظة على المستوى الصوابي لمعيارية اللغة. ثمّ تسرّب هذا المنهج شيئاً فشيئاً إلى الدرس اللغوي على مستوى التخصص البحت (زوين، ١٩٨٦: ٢٣- ٢٤)

إنّ العناية التي نشأ النحو العربيّ من أجلها و هى ضبط اللغة و إيجاد الأداة التي تعصمُ اللاحنين من الخطأ فرضت على هذا النحو أن يتّسم في جملته بسمة النحو التعليميّ لا النحو العلميّ، أو بعبارةٍ أخرى أن يكونَ في عمومه نحواً معيارياً لا نحواً وصفيّاً. و لم يكن الغرض التعليمي سبباً وحيداً في معيارية النحو العربي بل هناك أسبابٌ أخرى من أهمها تأثّر النحو العربي بالمنطق، والمنطق الذي نعنيه هو منطق «أرسطو» الذي قال كثيرٌ من الباحثين بتأثيره في بعض الاتجاهات في الدراسة العربية القديمة و منها الدراسات اللغوية. و هذا المنطق يُعنى بالصورة أكثر من عنايته بالمادة. ودرس اللغة ينبغي أن يركّز على المادة لا على الصورة، وتأثير المنطق على النحو يُبعده عن درس الواقع اللغوي كما هو. وعناية المنطق الأرسطي بالصورة أو الشكل جاءت نتيجةً لاهتمامه بالطبيعة الثابتة أو (الأنواع) من

حيث ماهياتها الأزليّة، و نرى أنّ تعريف الأشياء وفقاً لهذا المفهوم قد تأثّر به النحـو العربـي من حيث تعريف الكلّيات النحوية كـأبواب الاسـم والفعـل والحـرف والمبتـدأ والخبـر.... وكانت المعيارية نتيجةً لمقدّمةٍ منطقيةٍ أرسطيّة هي النظرة إلى الطبيعـة بمـا فيهـا مـن أنـواع وأشياء نظرة ثابتة لا تتغيّر. ومن مظاهر المنهج المعياري في الدرس اللغوى القديم:

- الأخذ من بعض القبائل واللهجات وترك قبائل ولهجاتٍ أخرى.

- إدخال بعض المناهج التي عرفت التقسيم والتحديد علـى البحـث اللغـوي مثـل مـنهج علوم الحديث.

- وكذلك تقسيم الكلام إلى مطّرد و شاذ، وأيضاً التقدير والافتراض(المصدر نفسه: ٣٠).

فيما بعد وُجّهت بعض الانتقادات إلى منهج النّحاة واللغويين، و من أبرز هذه الانتقادات ما أقدم عليه ابن مضاء في كتابه "الرد على النّحاة " الذي دعا فيه إلى إلغاء بعض الأصـول الأساسية في المنهج النحوي التقليدي كالعلل والعوامل والتقديرات.

من الصُعب تحديد البدايات الأولى لانتقال الفكر اللغـوي الحـديث إلـى ميـدان التفكيـر اللغوي في العلم العربي، فلم يكد يمضي نصف قرن على ظهور اللسانيات حتى كـان بعـض اللسانيين العرب يدرسونها في الغرب مثل إبراهيم أنيس و داود عبده وتمام حسـان و كمـال بشر و غيرهم، وهذا يعني أنَّ الغرب قد سبق العرب بحوالي نصف قرن من الجهـود اللسـانية الحقيقية، وكان بالإمكان تجسير هذه الهوة بسرعة بهضم اللسانيات العالمية، بل و بالإسـهام الحقيقي في تطويرها والمشاركة في المجهود العالمي في الدراسات اللسـانية، لأن وسـائل الاتصال السريع كانت تحمل بشرى بناء علاقة لسانية إيجابيـة بـين اللسـانيات مـن جهـة، والثقافة العربية من جهة أخرى. لقد كان الـرواد الأوائـل علـى مسـتوى عـال مـن الإدراك العلمي، مما يسر لهم فهم المعطيات اللسانية غير العربية بسرعة، و إتقان، بصفتهم الشخصـية العلمية لما يمتلكونه من مؤهلات نجاح الخطـاب اللسـاني فـي الثقافـة العربيـة، وسـيرتهم

العلمية تؤكد أنَّ كلٌ واحد منهم مؤهل تأهيلا عاليا ليكون في المستقبل عالم لسانيات، لأنٌ معظمهم إن لم يكن كلهم كانوا مبتعثين من جامعاتهم لإكمال دراساتهم العليا، وعادةً مايكون المبتعثون من أوائل الأقسام، وهذا الابتعاث يشير إلى وعيٌ مبكر إيجابي من المسؤولين عن التعليم العالي آنذاك، لأهمية دراسة اللسانيات بفروعها المتعددة. ومن المثير للاهتمام أنٌ هؤلاء اللسانيين قد انقسموا إلى تيارين أساسيين هما: ١- تيار لساني عربي محافظ مدين للنحو العربي: متمثٌل في باحثين حاولوا عوربة اللسانيات وأسلمتها، بمعنى محاولة إيجاد صيغة لسانية تنطلق من الموروث العربيٌ لا من معطيات علم اللسان الحديثة، فأخذوا من اللسانيات ما وجدوا له مثيلا في الموروث العربي، وما ناقضه درسوه تحت عنوان" التناقض بين المذاهب اللسانية الحديثة" للوصول إلى معادلة (لسانيات حديثة)، في مقابل (نحو واحد).

٢- تيار لساني عربي متخصص أصلا في الموروث اللغوي - النحو- لكنهم قرؤوا عن اللسانيات وتثقٌفوا بها مجاراة لموضة العصر الحديث، وطرحوا أنفسهم بوصفهم لسانيين، و ما هم بذلك لأنٌ معرفتهم اللسانية لا تتٌسم بالعلمية. وعلى الرغم من جهود هؤلاء اللسانيين العرب وأعمالهم القيٌمة فاللسانيات العربية لم تلق الرواج الذي حظيت به في الغرب فقد ظلٌت مهمٌشة في المؤسسات التي أوكلت إليها مهام الإطلاع على البحث اللساني.

يهدف هذا البحث إلى بيان إسهام علماء العربية في وضع أصول أسس المنهج الوصفي ويوضح مدى اهتمامهم بهذا المنهج. ولأجل بيان هذه الجهود اخترت سيبويه كممثل للقدما. لانه يعد من أعظم العلماء الذين قدموا نموذجاً مشرقاً لمباحث النحوية في التراث الاسلامي والعربي المعرفي وتاريخ النحو العربى أيضاً يدل على اتخاذه منهج الوصف في تحليل الظواهر اللغوية بدءاً بالاستقراء كما هو ملاحظ بصورة جلية في " الكتاب". هذا المقال بعد بيان بعض الأصول الأولية للمنهج الوصفى يسعى بأن يجيب الى هذه الأسئلة: هل نجد بذور أولية للمنهج الوصفي في الدراسات النحوية العربية المبكرة؟ بتعبير آخر هل

بدأ النحو العربي وصفياً أو معيارياً؟ وما الأسس التي يمكن الاعتماد عليها في بيان بدء الدراسات اللغوية فى العربية وكيف بدأت لنصل الى اثبات أو نفي الوصفية عنها؟ ما هى مكانة البحث الوصفي فى كتاب سيبويه؟ هل نجد جذوراً لنظرية القرائن عند سيبويه؟

المنهج الوصفي

و هو منهج يحاول أن يخلص العلوم اللغوية من الوجهة التاريخية[١] من جهة، ومن الوجهة المعيارية [٢] من جهة أخرى، ويهتم هذا المنهج بوصف النصوص اللغوية، وصفاً واقعياً للنصوص دون تدخل من الباحث بفرض اجتهادات من ذاته أو فرض قوالب معيارية موضوعة سلفاً من خلال ملا حظات سابقة لا تصدق على ماهو أمام الباحث .

والمنهج الوصفي لايتوقف ليسأل: هل يجوز أن يقال كذا أو لايقال، بل يهتم بالموجود فعلاً دون إلقاء أية أهمية للمقبول أو المردود. كما أن المنهج الوصفي أيضاً لايتدخل ليفرض قوالب معينة لاتتفق مع طبيعته، ودون محاولة- أيضاً- لتقدير صيغٍ لإكمال نص، أو تأويل لنص يتفق مع قواعد مستنبطة سلفاً من نصوص أخرى مخالفة للنصوص الموجودة أمام الباحث، كما أنه أيضاً لايلجأ إلى مظاهر التعليل أو إخراج النص عن ظاهره ليتمشى مع القواعد التقليدية (الرديني، ٢٠٠٢م: ٢٨- ٢٩).

المنهج الوصفي هو طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية أو مشكلة اجتماعية أو إنسانية. يعتمد المنهج الوصفي على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبّر عنها كيفيا أو كميا. فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطيها وصفا رقميا يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها أو درجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى.

حقيقة المنهج الوصفي

كان النحو القديم- وهو مصطلح يماثله النحو التقليدي(traditionalar grammar) قد ساد ردحا من الزمن أعمال وافكار الأوروبيين اللغوية. و هو نحو مستمد أساساً من أفكار أرسطو عن طبيعة اللغة اليونانية و علم المنطق و مزيج من آراء افلاطون، و نظريات الرواقيين عن اجزاء الكلام، و افكار عن طبيعة المعنى انتشرت في فترات من القرون الوسطى، و فرضيات عن علاقة اللغة بالعقل كانت شائعة بين فلاسفة القرن السابع عشر، و... آراء عن اللغة الصحيحة أو الفصحى منحدرة من قواعد صنعت في القرن الثامن عشر في انكلترا، و... دراسات عن تاريخ اللغة تعود الى القرن التاسع عشر(خرما، ١٩٧٨م: ١٠٢-١٠٣)

ثم ظهرت في أوروبا بوادر المنهج الوصفي الذي أرسى أساسه دي سوسور، ويعود اليه الفضل في بيان هذا المنهج واظهار منافعه في الدرس اللغوي، فهو يعني بوصف اللغة من حيث هي تنظيم قائم بذاته، قال دي سوسور:«إن موضوع الدراسة اللغوية الوحيد والحقيقي هو اللغة التي ينظر اليها كواقع قائم بذاته ويبحث فيها لذاتها..» (زكريا،١٩٨٣م: ١٤٤). و ابتعد بذلک عن النظر في اللغات من وجهة النظر التأريخية أو المقارنة، مؤكداً وصف اللغة في فترة زمنية محددة لنصل من هذا الوصف« الى القواعد أو القوانين العامة التي تحكمها أو نتوصل على الأقل الى معرفة البنية أو التركيب الهيكلي لها» (خرما، ١٩٧٨م: ١٠٦) لذلک يشار دائماً إلى المنهج الوصفي في علم اللغة بأنه «علم ساكن(static)، ففيه توصف اللغة بوجه عام على الصورة التي توجد عليها في نقطة زمنية معينة ليس ضرورياً أن تكون في الزمن الحاضر» (باى،١٩٧٣م: ١٣٧). ويعتبر العالم الاجتماعي دور كهايم هو المؤثر الحقيقي في أعمال دي سوسير، فاتجاه دي سوسير إلى المنهج العلمي نرى أنه كان بفضل دور كهايم، حيث تأثر دي سوسير بـــ دور كهايم في ميدان العلوم الاجتماعية منفذاً إلى اعتبار اللغة أيضاً واقعة اجتماعية و جعلته يختص ما أسماه ميدان البحث اللغوي و أيضاً تركه

طريق المنهج التاريخي إلى المنهج الوصفي لأنه الأساس الصحيح لبحث اللغة على أساس علمي. و اقتراحه دراسة اللغة على اعتبارها نظاماً من العلامات ليتسنى تطبيق مبادىء البحث العلمي عليها. و أيضاً جعله لعلم اللغة أنه علم مستقل بذاته على اعتبار أن الدراسة الحقيقية لعلم اللغة هى دراسة اللغة لذاتها ومن أجل ذاتها (راجحي، ١٩٧٩: ٣٢).

أسس وسمات المنهج الوصفي

للمنهج الوصفي أسس عامة تتوزعها أفكار تنظيمية للمنهج وقواعد عملية في التحليل، منها:

السماع: يعد السماع «الأساس الذي يقوم عليه المنهج الوصفي، و ذلك لأن الخطوات التالية للبحث، تكون بعد جمع المادة التي تجري ملاحظتها و درسها»[٣] (حسان،١٩٨٠: ١٦٤).

إن الوصف لأي لغة ينبغي أن يبدأ من الصورة المنطوقة الى الصورة المكتوبة، والعكس خلاف ذلک (باى،١٩٧٣: ١٣٠) باعتبار أن اللغة لها و جهان: وجه الكلام و هو الذى تنصرف اليه الوصفية بأهمية خاصة، و وجه الكتابة، لذلک آثَر الوصفيون تقسيم اللغة الى: لغة الكلام و لغة الكتابة. الاولى هى المادة الخام- اذا صح التعبير- لعملية التحليل اللغوي. الاخرى هى الصورة أو الشكل لهذا التحليل و منها العناية بالنهج الشكلي والوظيفي للغة لمنحها استقلالية البحث عن مناهج العلوم الاخرى و بخاصة علم النفس وعلم الاجتماع وتطبيقها على فروع الدراسات اللغوية. و نعني بالشكلية والوظيفية في تحليل الظاهرة اللغوية ألا يتخذ علم اللغة نقطة بداية له في أي علم آخر، غير علم اللغة نفسه (حسان، ١٩٧٩: ٣٧). و يتخذ الوصف ثلاثة طرق متكاملة فى تحليل الظاهرة اللغوية وصولا منه الى تقعيدها، و هى: استقراء المادة اللغوية مشافهة[٤]، ثم تقسيمها أقساماً وتسمية كل قسم منها(تصنيف) «لما كانت اللغة تتألف من مستويات يجد اللغوي صعوبة في وصفها ضمن مستوى واحد، من هنا فإن التصنيف اللغوي بحاجة إلى استقصاء ظواهر اللغة بوسائل

متنوعة، و ذلك عن طريق تقسيمها على مستويات لغوية تسهل على اللغوي وصفها و تحليلها» (أحمد، ١٩٩٦: ٦٠). إذاً فالتصنيف وسيلة منهجية للتعامل مع الظاهرة بغية معالجتها في فئات (م.ن: ٦١) وهى مرحلة تأتي بعد جمع المادة اللغوية، و درسها، و ملاحظتها، و تحليلها[٥]. ثم وضع المصطلحات الدالة على هذه الاقسام[٦] لنصل بعد ذلك الى وضع القواعد الكلية والجزئية التي نتجت عن الاستقراء؛ فيكون البدء بالاستقراء وتسجيل الظواهر من أهم الأسس التي يعتمد عليها الوصف بخلاف المعيار الذي يبدأ بالتقعيد (حسان، ١٩٨٠: ١٥٤).

لعل أهم سمة يتسم بها الباحث الوصفي هى الموضوعية[٧]، و ذلك من أجل تحقيق أمرين هما:

أ ـ اتصال اللغة بالواقع، فالباحث يدرس اللغة لغرض الدراسة نفسها، فهو يدرس اللغة بذاتها و لذاتها.

ب ـ الابتعاد عن اطلاق أحكام مسبقة لا تمت إلى واقع اللغة بصلة، لأن وظيفة اللغوي هى وصف الحقائق لا فرض القواعد (أحمد، ١٩٩٦: ٧٤)

العرب والمنهج الوصفي

ليس القول بأن العرب القدماء بدؤوا دراساتهم اللغوية بالاعتماد على المنهج الوصفي ببعيد عن الحقيقة، ذلك لأن أية دراسة علمية لابد أن تعتمد على جمع الظواهر الخاصة بالعلم المعين ثم دراستها بعد ملاحظتها و تجربتها والخروج بنتائج أو قواعد تخص هذه الظواهر. و هكذا بدأ العرب القدماء منذ الأجيال الأولى جمع المادة اللغوية من أماكنها الصحيحة التي اعتقدوا أنها مناطق اللغة الفصحى البعيدة عن اللحن والبعيدة عن مناطق التأثر باللغات الأجنبية المحيطة بشبه الجزيرة العربية.

وعندما رجع هؤلاء العلماء إلى حواضرهم البصرة والكوفة صنفوا هذه المعلومات، أو المادة اللغوية المجموعة إلى فروع مختلفة منها مايختص بمتن اللغة (المعجميات)، و منها مايختص بقواعد اللغة (الصرف والنحو ومنها مايختص با لأساليب (النقد والبلاغة). ولقد كان أول عمل لغوي- على يد أبي الأسود الدؤلي – فهو عملاً لغوياً وصفياً خالصاً إذ قال لكاتبه: إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه إلى أعلاه، و إن ضممت فمي فانقط نقطة بيني يدي الحرف، و إن كسرت فاجعل النقطة من تحت الحرف (ابن النديم، ١٩٩١: ٥٩- ٦٠) هذه الطريقة التي اتبعها أبو الأسود مع كاتبه هى طريقة وصفية محضة.

يمكن العثور على بذور أولية للمنهج الوصفي في الدراسات اللغوية العربية المبكرة بالأمور الآتية:

أولاً – اتصال أوليات النحو العربى بالواقع اللغوى اتصالاً مباشراً. والواقع اللغوي هو الاستعمال، والاستعمال من أهم الركائز للمنهج الوصفي، لأن الوصف قرينة الاستمال، ولا يتصور وصف للغة ما من غير نظر في استعمالها الواقعى، « والاتصال المباشر بالواقع اللغوي أصل من أصول النحو الوصفي...، وقد كان أصلاً من أصول النحو العربي نتيجة لطبيعة الحياة العربية ولطبيعة الحركة العلمية التي نشأت في مناخ عام أساسه النقل والرواية، و قد أدى هذا الاتصال الى أن يكون في النحو اتجاه وصفى في تناول كثير من ظواهر اللغة» (راجحى، ١٩٧٩: ٤٥).

ثانياً- ومن أمثلة الاتصال بالواقع اللغوي تلقى النصوص من أفواه الرواة و مشافهة الاعراب والنقل عنهم مما مهد الى استقراء اللغة واستنباط القواعد نتيجة لهذا الاستقراء «ومن ثَمَّ رأينا الدراسات العربية الاولى تتسم بالوصف وتنأى الى حد كبير عن المعيار» (حسان، ١٩٨٠: ٣٧). فالبادية كانت من أهم المصادر للدراسات اللغوية المبكرة. و قد درج النحاة واللغويون الأوائل على النقل المباشر من البادية أو غير المباشر من أفواه الاعراب

الوافدين الى المدن والأمصار، و كان هذا عمل الخليل والكسائي اللذين يعدان من أهم المصادر لكتاب سيبويه.

وهاهو أبو عمرو بن العلاء عندما عرف الطريقة الصحيحة لضبط كلمة (فرجة) أهي بفتح الفاء أم بضمها، وكان هارباً من الحجاج حتى لقي أعرابياً في الصحراء ينطقها بالفتح و يخبره عن موت الحجاج فيقول أبو عمرو: فما أدري بأيهما كنت أشد فرحاً، بقوله (فرجة) أم إخباره إياي بموت الحجاج (ابن الأنباري، د.ت: ٢٥).

ثالثاً- ان منهج البحث في مدرسة الكوفة التقليدية في بداية نشأتها كان أقرب الى المنهج الوصفي باعتماد الكوفيين أساساً على المسموع و بخاصة النصوص و عدم اخضاعها كلية الى القواعد بل استنباط القواعد منها و توجيههم النصوص القرآن واللغة والآداب هذا المنحى من المنهج و عدم تعويلهم الكبير على التأويلات البعيدة المتكلفة، وابتعادهم عن اخضاع الدرس اللغوي عن الروح المنطق البحت.

و لقد أثر على منهج الكوفيين على هذا النحو دراساتهم الأولى في الكوفة، و هى مدرسة الإقراء، إذ كانت الأولى مهتمة منذ البداية بالقراءات القرآنية، و نبغ منهم كثير في القراءات والنحو، فأثر هذا الاتجاه النصي على اتجاههم النحوي، و كانوا أقرب إلى معالجة النصوص على ما تبدو عليه دون أن يعملوا عقلهم كثيراً في هذه النصوص، و يكفي أن شيخ الكوفة علي بن حمزة الكسائي كان قارئاً، بل كان شيخ القراء في الكوفة بعد حمزة بن حبيب الزيات وعاصم بن أبي النجود (المخزومي، ١٩٥٨، ٢٢- ٢٦) و من أجل ذلك كان احترامهم لسائر القراءات القرآنية و وقوفهم منها موقف القبول و عدم تخطئتهم القراء إلا في القليل النادر، فكانت القراءات مصدراً هاماً من مصادر نحوهم، و ذلك على عكس البصريين الذين وقفوا من القراءات موقفاً متشدداً و خطئوا كثيراً من القراء لأن قراءاتهم لم توافق منهجهم (م.ن- ٢٤١).

نذكر هنا مثالاً لنتبين روح المنهج الوصفي عند الكوفين:

يمنع الكوفيون تقدم الخبر على المبتدأ في مثل (قائم زيد، و ذاهب عمرو) و في مثل: (أبوه قائم زيد) ولا يرون رأي البصريين الذين يجيزون تقدم الخبر المفرد أو الجملة كما في الأمثلة الثلاثة المتقدمة، و يعرب الكوفيون ذلك المبتدأ المتأخر (عند البصريين) فاعلاً لـ (ائم)، وذاهب اللذين يعربان مبتدأ. وحجة الكوفيين هو أن تقدم الخبر في مثل هذه الجمل يلزم عليه تقدم ضمير يعود على المبتدأ المؤخر (في رأي البصريين) و في ذلك عود للضمير المتقدم على المبتدأ المتأخر، و رتبة الضمير ـ في الأصل ـ التأخر عن العائد إليه لا التقدم (ابن الأنباري، ١٩٦١: ١/ ٥٦)

إن مذهب الكوفيين في هذه المسألة أقرب إلى الوصف من مذهب البصريين كما أنها أقرب إلى الواقع اللغوي أيضاً وليس بها نوع من الإكراه أو الغصب لإجبار النص على ترتيب معين. و أثر ذلك الموقف والمنهج بالنص في منهجهم النحوي واهتموا بالرواية والتلقين وذلك يتناسب تماماً مع المنهج الوصفي.

رابعاً- تناول الظاهرة اللغوية على أساس شكلى و ليس على أساس معنوي، والشكل هو الظاهر والمنهج الوصفى يعني بالظاهر اكثر من عنايته بما هو خلف ذلك: «إن النحاة الأوائل قد كانوا يتناولون الظواهر اللغوية على أساس شكلي و هو مبدأ من مباديء النحو الوصفي» (راجحى، ١٩٧٩: ٥٩).

كانت الدراسة الكوفية ـ في عمومها ـ تعتمد على المثال الواحد، دون أن تقف منه موقف المعارض أو المؤول، و لعل ذلك جعل كثيراً ممن يتعصبون للمنهج البصري يقفون من الكوفيين موقف الساخر أو المتندر، فيقولون إن الكوفيين لو وجدوا مثالاً واحداً لجعلوه أصلاً وقعّدوا عليه أي جعلوه قاعدة.

وظلت هذه الطريقة الوصفية مع العلماء حتى نهاية القرن الرابع، فكان ابن جنى يهتم بجمع المادة اللغوية بمشافهة الأعراب والاتصال بالمصدر البشري، وهى الطريقة الوصفية الحديثة في جمع اللغة، وأيضاً نرى في كتاب سيبويه كثيراً من الطريقة الوصفية في رصد الظواهر اللغوية صرفاً و نحواً فنجده يعتمد على طريقة المشافهة للعلماء الموثوق بهم واعتماده على سؤال الأعراب الموثوق بدقة لغتهم، كما فعل الخليل و علماء الكوفة ومنهم الكسائي والفراء حيث كانت طبيعتهم في البحث اللغوي أنهم يذهبون لمشافهة الأعراب في البادية والأخذ عنهم.

قواعد العلاقات النحوية عند سيبويه

يشغل الاهتمام بعلم النحو في كتاب سيبويه حيّزاً كبيراً، و يكفي أنّه افتتح دراسته بالقسم النحوي، وهو بهذا يتفق مع المنهج الوصفي الحديث الذي يرى في المستوى النحوي أول المستويات في دراسة اللغة و يعتقد بأنه يجب اعطاء الأولوية للدراسة النحوية قبل الدراسة الصوتية.

و منهج الوصف النحوي عند سيبويه يعتمد أساساً على تحليل الجملة إلى وحداتها الأساسية، التي يتألف منها نظام الجملة العربية، فالنحو عنده «هو العلم الذي يختص بدراسة قواعد بنية الجملة و تركيبها، و الضوابط التي تضبط كل جزء منها، وعلاقة هذه الأجزاء بعضها ببعض» (حسام الدين، ١٩٨٥: ٣٨٥). وكان سيبويه رائداً في مجال وصف بنية الجملة، و تحليل مكوناتها، و تحديد العلاقات التي تربط بينها. وعلى الرغم من أنّه لم يشر صراحة الى مصطلح " الجملة" فإنه قد درسها من خلال المفهوم العام للكلام، ذلك أنّ الجملة هى جزء من الكلام. فسيبويه كان يستعمل مصطلح " الكلام" بمعان متعددة، منها معنى الجملة الاصطلاحى، والكلام أو " الجملة" عنده ألفاظ متآلفة تحقق معنى يحسن

السكوت عليه، وإلّا لم يكن كلاماً. قال: «ألا ترى أنک لو قلت (فيها عبدُاللهِ) حَسُنَ السكوت. كان كلاماً مستقيماً كما حسن واستغنى فى قولک: (هذا عبدُاللهِ)» (سيبويه، ١٩٩١: ٨٨/٢). وقوله: «لو قلت: (كان عبدُاللهِ) لم يكن كلاماً، ولو قلت: (ضَرَبَ عبدُاللهِ) كان كلاماً (م.ن: ٩٠/٢) وتقترب رؤية سيبويه الى الجملة فى أنّها نظام من العلاقات[٨]، التي تربط بين أجزائها، والتي تؤول الى دلالة يترقبها الملتقي، من الرؤية التي يذهب اليها الدرس اللغوى الحديث.

بحث سيبويه فى العلاقات، التي تربط بين أجزاء الجملة، ومنها القرائن المعنوية وأهمها:

قرينة الإسناد

قرينة الإسناد من القرائن المعنوية التي يصعب أحياناً فهمها، فهي العلاقة الرابطة بين المبتدأ والخبر، الفعل والفاعل، أو نائب الفاعل، و قرينة الإسناد محتاجة غالباً إلى عدد آخر من القرائن اللفظية حتى تتضح (حسان، ١٩٧٣: ١٩٢). الإسناد: «يشمل الجملة الإسمية والفعلية، فالمبتدأ و الفاعل مسند إليهما، الخبر والفعل مسندان، فالخبر لابد أن يبنى على مبتدأ، والفعل لابد له من اسم» (راجحي، ١٩٧٩: ٣٢).

اهتم سيبويه بالإسناد اهتماماً كبيراً، واعتمد المسند والمسند اليه ركنين أساسيين للجملة العربية. بحيث «ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بداً» (سيبويه، ١٩٩١: ٢٣/١) والسامع محتاج إليهما وحدهما في إفادة المعنى، واهتمام سيبويه الشديد بركني الجملة على هذا النحو، جعله يتصور أن الجملة لا يمكن أن تنهض إلّا بهما فإذا وجدا؛ فقد استقرت الأمور على الوجه المطلوب، وإذا وجد أحدهما دون الآخر؛ وجب تقديره و حسبانه موجوداً (عبد اللطيف، ١٩٨٤: ٣١). و هذا ما يفهم من قول سيبويه: «فمن ذلک الاسم المبتدأ والمبنى عليه. و هو قولک: (عَبدُاللهِ أخوکَ) و(هذا

أخوكَ). ومثل ذلک: (يَذهَبُ عبدُ الله). فلا بدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بدّ من الآخر في الإبتداء» (سيبويه، ١٩٩١: ٢٣/١). وليس ثمة ضرر من احتياج المسند والمسند اليه الى المتعلقات من المفاعيل ونحوها (عبد اللطيف، ١٩٨٤: ٣١) و هى ما تعرف ب(التخصيص)، وهو قيد على علاقة الإسناد و قرينة معنوية كبرى.

قرينة التخصيص قرينة معنوية تتفرغ عنها قرائن معنوية أخص منها، والقرائن التي تتفرغ عنها هى: التعدية (و تدل على المفعول) والغائبة(وتشمل المفعول لأجله والمضارع بعد اللام و كى والفاء ولن و إذن) والمعية(المفعول معه والمضارع بعد الواو) والظرفية(المفعول فيه) والتحديد والتوكيد(المفعول المطلق) والملابسة(الحال) والتفسير(التمييز) والإخراج(الإستثناء) والمخالفة(الاختصاص وبعض المعاني الأخرى) (حسان، ١٩٧٣: ١٩٤).

تحدث سيبويه عن هذه القرينة المعنوية في مواضع كثيرة من كتابه، وبيّن أثرها فى التركيب، ومن ذلک حديثه عن الفعل المتعدي إلى المفعول به. يقول: « وذلک قولک: (ضَرَبَ عَبدُاللهِ زَيداً) ف(عبدُ اللهِ) ارتفع ههنا كما ارتفع فى (ذَهَبَ)، و شغلتَ(ضَرَبَ) به كما شغلتَ به(ذَهَبَ) وانتصبَ(زَيدٌ) لأنه مفعول تعدّي إليه فعل الفاعل» (سيبويه، ١٩٩١: ١/ ٣٤). وبيّن فى هذا النص أنّ إسناد الضرب إلى المسنداليه، مختص بوقوعه على(زيد). أي أن وقوع الضرب على (زيد) كان قيداً فى إسناد الضرب الى من أسند اليه. وعلى هذا فإن«التعدية تخصيص لعلاقة الإسناد، التي بين الضرب و بين من أسند اليه» (حسان، ١٩٧٣: ١٩٥). وهذا هو المقصود بقول سيبويه« وانتصبَ(زَيدٌ) لأنه مفعول تعدّى إليه فعل الفاعل».

و " المفعول له" علاقة معنوية أخرى ويجعله سيبويه عذراً لوقوع الأمر، و تفسيراً لما قبله، لأنه يعبر عن علاقة مقيدة للإسناد، يقول: « فانتَصَب – يعنى المفعول له- لأنه موقوعٌ لَه، ولأنه تفسيرٌ لِما قبله لِمَ كانَ؟» (سيبويه، ١٩٩١: ٣٦٧/١) و ذكر مثالاً لهذا النوع من

التخصيص و قال: « و ذلک قولک: (فَعَلتُ ذاکَ حِذارَ الشرّ) و(فَعَلـتُ ذلـکَ مخافـةَ فـلانٍ وادّخارِ فلانٍ)»(م.ن). وأشار أنّ (المفعول له) يختلف عن بقية أنواع التخصيص بأنه« ليس بصفةٍ لِما قبلهُ ولا منهُ) (م.ن).

تحدث سيبويه في كتابه عن العلاقات المعنوية الأخرى التي هى قيد على قرينة الإسـناد وتجـيء للتخصـيص، منهـا: هـو " المفعـول المطلـق" (انظـر: سـيبويه، ١٩٩١: ١/ ٣٤- ٣٦) و"التمييز"[٩] (أنظر: م.ن: ١٧٢/٢) و" الظرفية" (أنظـر :م.ن: ٣٥/١) و" الحـال" (أنظـر: م.ن: ٨٩/٢) و" مفعول معه" (أنظر: م.ن: ٢٧٤/١- ٢٧٩).

الجدير بالذكر أن سيبويه يجعل الموضعية دليلاً للتمييز بين التخصيص وآخر عند التشابه فى الشكل فيهما، فالمصدر هو الصيغة المشتركة بين (المفعول له) و(المفعول المطلق) إلّـا أن موضع الصيغة مختلف في الحالتين (أحمد، ١٩٩٦: ٢٤٠)، فالمصدر في (المفعول له) كما يقول سيبويه: « ولا يشبه بما مضى من المصادر في الأمر والنهي و نحوهما، لأنه ليس في موضع ابتداء، ولا موضعاً يُبنى على مبتدأ فيُبنى معه على المبتدأ» (سيبويه، ١٩٩١: ٣٧٩/١).

و الموضعيّة ملحظ وصفي يتخذ منـه الـدرس اللغـوي الحـديث معيـاراً لفهـم التراكيـب اللغويـة، والتمييـز بـين تركيـب وآخـر، وتعـرف اصـطلاحاً ّب " القواعـد الموضعية"(Tapicalization). ففي اللغة الإنكليزية على سبيل المثال تتضح هـذه القواعـد بالمثالين الآتيين:

« جون أعطى كتاباً لفتاةٍ» 1. John gave Abook to Girl

« جون أعطى فتاةً كتاباً» 2. John gave agirl Abook

و تأتي وظيفة الاستفهام قرينة إضافية لوصف بنية التـركيبين، وبيـان الفـرق بينهمـا لأنّ الاستفهام يعطى أساساً جيداً لفهم التراكيب، و وظيفته تقدم وصـف ذي معنـي واضـح عنـد

تباين التراكيب اللغوية (أحمد، ١٩٩٦: ٢٤١). وتتجلى هذه الوظيفة بتوجيه سؤالين يحوي كل سؤال صيغة تتناسب مع مضمون كل تركيب من التركيبين السابقين على النحو الآتي:

« ماذا فَعَلَ جون؟» 1. What Did john Do?

فهذه الصيغة من السؤال تتناسب التركيب الأول.

«لِمَن أعطى جون كتاباً؟» 2. To Whom did john Give Abook?

و هذه الصيغة من السؤال تناسب التركيب الثانى(م.ن: ٢٤١).

اتخذ سيبويه أيضا من الموضعية والاستفهام ملحظين وصفيين لبيان الفرق بين تركيب نحوى وآخر. ويقول في وصف بنية المفعول له استناداً الى قرينة الاستفهام: « فانتَصَب – يعنى المفعول له- لأنّه موقوع لَه، ولأنه تفسير لِما قبله لِمَ كان؟» (سيبويه، ١٩٩١: ١/ ٣٦٧).

يجعل سيبويه الموضعية والاستفهام قرينة وصفية لتمييز بنية تركيب الحال عن المفعول له لكونه(المصدر) صيغة مشتركة بين التركيبين فى نحو: (قَتَلتَهُ صبراً): « وليس كلّ مصدر وإن كان فى القياس مثل ما مضى من هذا الباب يُوضَع هذا الموضع، لأنّ (المصدرَ) ههنا في موضع فاعل إذا كان حالاً» (م.ن: ١/ ٣٧٠).ثم يقرن ملحظ الاستفهام بملحظ الموضعية فيقول: « واعلم أن هذا الباب أتاه النصبَ كما أتى الباب الأول – يعني باب المفعول له – ولكن هذا جواب لقوله: كيف لقيتَه؟ كما كان الأول جواباَ لقوله لِمَه؟» (م.ن: ١/ ٣٨٣).

و القرينة التبعية قرينة معنوية عامة يندرج تحتها أربع قرائن فرعية هى النعت والعطف والتوكيد والإبدال، و هذه القرائن المعنوية تتضافر معها قرائن أخرى لفظية أشهرها قرينة المطابقة، و أشهر ما تكون فيه المطابقة بين التابع والمتبوع هو العلامة الإعرابية (حسان، ١٩٧٣: ٣٠٤) وتحدث سيبويه في مواضع كثيرة من كتابه عن هذه القرينة و بيّن شروطها[١٠].

و أما قرينة النسبة و هى من القرائن المعنوية الكبرى كالتخصيص و تدخل تحتها قرائن معنوية فرعية هى حروف الجر والإضافة. أما حروف الجر فإنها تضيف الأفعال الى الأسماء

و معنى إضافتها الفعل ضمها إيّاه و إيصاله الى الاسم. يقول سيبويه: « وإذا قلتَ: (مَررَتُ بزيدٍ) فإنما أضفتَ (المرورَ) الى (زيدٍ) بالباء» (سيبويه، ١٩٩١: ١/ ٤٢٠- ٤٢١). والنسبة في الإضافة تكون « بين المتضايفين الواقعين في نطاق الإسناد» (حسان، ١٩٧٣: ٢٠٣). نحو: «هذا مثلُ عبدِاللهِ» (سيبويه: ١/ ٤٢٠).

القرائن اللفظية

تتضافر القرائن المعنوية مع القرائن اللفظية فى بيان دلالات التراكيب النحوية و قد حدد تمام حسان القرائن اللفظية في السياق على النحو التالى:

١. الصيغة كصيغة الفعل، و صيغة الاسم للفاعل أو المفعول أو الأداة للاستفهام .

٢. الإعراب (العلامة الإعرابية) كالرفع للفاعل والمبتدأ والنصب للمفاعيل والجر للمضاف إليه والمجرور بالحرف.

٣. الرتبة كأن تكون رتبة الخبر مع المبتدأ التأخير، والحال مع صاحبه، والنعت مع منعوته، و قد تكون الرتبة حرّة كالمبتدأ مع الخبر، أو ملتزمةً كالفعل والفاعل والنعت والمنعوت الخ .

٤. المطابقة و هى مطابقة الجزأين المتضامّين في النوع والإعراب والتعدد والتحديد .

٥. الربط كاحتياج المبتدأ أو الخبر إلى رابط يربط بينهما، وكاحتياج جملتي الحال والنعت أيضاً إلى رابط يربطهما مع صاحب الحال والمنعوت.

٦. التضامّ قبول كل ضميمة لضميمة أخرى على سبيل الجواز أو الوجوب أو التنافي كالمبتدأ والخبر أو الفعل والفاعل والتابع والمتبوع .

٧. الأداة كالاستفهام والنفي والنهي والعرض والتحضيض، الخ فبهذه الأدوات يُستفاد المعنى العامّ للجملة.

٨. النغمة: ومعناها أن فهم معنى الجملة لا يتوقف على صيغة تفيد ذلك المعنى كأداة الاستفهام التي تفيد معنى الاستفهام، أو النفي التي تفيد معنى النفي ـ الخ، لكن قد يلقي الكلام بطريقة صوتية (نغمة) تفيد الاستفهام أو التعجب أو غير ذلك دون حاجة لأداة ما. (أنظر: حسان، ١٩٧٣: ٢٠٥- ٢٢٨). و يشرح تمام حسان المقصود بكل قرينة بطريقة مفصلة لا مجال هنا له، ثم يضرب بعض الأمثلة ليوضح كيف تغني بعض القرائن عن بعض و يحل الغالب محل الجزء.

و تحدث سيبويه في مواضع كثيرة من كتابه عن هذه القرائن و سنتحدث في هذا البحث عن أهمها:

العلامة الإعرابية[١١]

العلامة الاعرابية، و هو يعد قرينة واحدة من مجموعة القرائن اللفظية في الجملة، و يتضح ذلک في كلام ابن يعيش إذ يقول:« والإعراب الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم» (ابن يعيش، ١٩٣٠: /٧٢). و مهما يكن من أمر، فإن كثيراً من النحاة يفسر دور العلامة الإعرابية في الجملة بأنه" الإبانة عن المعاني" أو التمييز بين المعاني والوقوف على أغراض المتكلمين، والفصل و إزالة اللبس والفرق بين المعاني المختلفة (أنظر: ابن الأنبارى، ١٩٦١: ١٢/١).

و تطرق سيبويه في سياق منهجه الوصفي الى هذه القرينة اللفظية، فاستعان بها في تحليل بنية التراكيب النحوية، و بيّن أثرها في تحديد دلالة التركيب النحوي، بعد أن فطن الى العلاقة القائمة بين أصوات معينة و دلالات معينة، و هو منهج وصفى بيّن. و نقف في الكتاب على أمثلة ربط فيها الصوت بالدلالة ومن ذلک قوله: « و مثلُ ذلک: (مَرَرتُ برجلٍ رجلٌ أبوهُ) تريد رجلاً واحداً لا أكثرَ من ذلک» (سيبويه، ١٩٩١: ٢٩/٢). و تبيّن لسيبويه أن للعلامة الاعرابية وظيفة أخرى، و هى تفريق بين زمن و أخر، فصوت (النصب) في جملة (حسبتُهُ شَتَمنِى فَأثبَ عليه) إشعارٌ بأنّ (الوثوبَ) لم يقع بعدُ و إذا كان الوثوبُ قد وقع

فليس إلا الرفع (حسن أحمد، ١٩٩٦: ٢٤٩) و عبارة سيبويه: «و تقول: (حسبتُهُ شَتَمنِى فَأَثِبَ عليه)، إذا لم يكن (الوثوبُ) واقعاً، و معناه (أن لو شَتَمتِنى لَوَثَبتُ عليه). و إن كان (الوثوبُ) قد وقع فليس إلا الرفعُ» (سيبويه، ١٩٩١: ٣٦/٣).

فاهتمام سيبويه بالعلامات الصوتية، التي تشمل (العلامات الاعرابية) نابع من نظرته الى العلاقة القائمة بين النظام الصوتي، والنظام الصرفي. وهذه الحقيقة أكدها المنهج الوصفي الحديث الذي يرى «أن علم النحو وعلم الصوت سمتان مميزتان لبنية علم اللغة، والعلاقة بينهما علاقة داخلية، و على الباحث اللغوي أن يوجه اهتمامه لهذه العلاقة» (أحمد، ١٩٩١: ٢٥٠).

المطابقة

يقصد بلفظ المطابقة في اللغة، التماثل والتساوي. على الرغم من أنَّ هذا المصطلح مستعمل متداول عند النحاة، إلا أنني لم أجد له تعريفاً يخصه، ومن خلال تتبع هذا المصطلح في كتبهم، نستطيع أن نعرف المطابقة بأنها: مجموعة من العناصر اللغوية التي تؤدي وظائف متماثلة أو متشابهة، أو تدل على معان نحوية، كالإعراب من رفع و نصب و جر، و كالعدد من إفراد و تثنية و جمع، و كالتعريف والتنكير، و كالجنس من تذكير و تأنيث، و كالشخص من تكلم و خطاب و غيبة و إننا نلاحظ هذه الظاهرة في المبتدأ و الخبر متمثلة في العدد و في الجنس و في التعريف والتنكير، و نلاحظها في الفعل والفاعل، وتتمثل في العدد و في الجنس، و نلاحظها أيضاً في التوابع، و تتمثل في الإعراب و في التعريف والتنكير، و توجد في الضمائر متمثلة في العدد و في الجنس و في الشخص، و هذه هى أهم الجوانب التركيبة التي يظهر فيها هذا المصطلح في النحو العربي.

ولا ننس أن كلام النحاة في عدد من الأبواب النحوية، و إن لم يذكروا فيه لفظ المطابقة، فإنَّها مقصودة ضمناً، و ذلك نحو حديثهم في التوابع، يقول سيبويه: " واعلمْ أن المعرفة لا تُوصفُ إلا بمعرفةٍ، كما أن النكرة لا تُوصفُ إلا بنكرةٍ " (سيبويه،۱۹۹۱: ۲ / ۳۰۲).

والمطابقة قرينة لفظية لبيان العلاقة الناشئة بين أجزاء الكلم في السياق، و بها:« تتوثق الصلة بين أجزاء التركيب التي تتصلبها. وبدونها تتفكك العُرى، وتصبح الكلمات المتراصّة منعزلة بعضها عن بعض، ويصبح المعنى عسير المنال» (حسان، ۱۹۷۳: ۲۱۳). واذا عدنا الى كتاب سيبويه، وقفنا على أمثلة معروفة تتضح فيها اهتمامه بهذه القرينة اللفظية. وهذه الأمثلة تدل على حقيقة منهجه الوصفي و سبقها الدراسة اللغوية الحديثة و صحة توجهاته في وضع نظرية لغوية متكاملة.

و سيبويه يتخد من المطابقة وسيلة في التحليل الشكلي للتراكيب النحوية كما يفعل ذلک الدراسات اللغوية الحديثة. و تحدث عن المطابقة الجارية بين أجزاء الكلم فى الشخص (التكلم والخطاب والغيبة)، وعقد لها باباً أسماه " باب علامات المضمرين المرفوعين" ذكر فيه الضمائر بأنواعها، والمطابقة من حيث الشخص والعدد والنوع (أنظر: سيبويه، ۱۹۹۱: ۲/۳۵۰- ۳۵۲). و كلامه على الضمائر يوحي باستقصاء دقيق لكيفية استعمال العرب لها على وفق نظام متكامل يضفى عليها صفة الانسجام الحاصل بين استعمال الضمائر، و طبيعة بناء التركيب العربي (أحمد، ۱۹۹۶: ۲۵۲). و قد وضح سيبويه هذه الحقيقة بقوله: «اعلم أن المفعولَ الثاني قد تكون علامتُه إذا أُضمرَ في هذا الباب العلامةُ التي لا تقعُ (إيّا) موقعَها. و قد تكون علامته إذا أُضمرَ (إيّا) فأمّا علامةُ الثاني التي لا تقع (إيّا) موقعها فقولک: (أُعطانيه) و(أَعطانيکَ) فهذا هكذا إذا بدأ المتكلم بنفسه. فإن بدأ بالمخاطب قبلَ نفسه فقال: (أعطاكَني)، أو بدأ بالغائبِ قبل نفسه فقال(قدأعطاهُوني) فهو قبيحٌ لا تكلم به العربُ، ولكنّ النحويين قاسوه و إنما قُبحُ عند العرب كراهيةَ أن يبدأ المتكلم في هذا

الموضعِ بالأبعدِ قبل الأقربِ ولكن تقول: (أعطاكَ إيّاى) و(أعطاه إيّاى) فهذا كلامُ العربِ...» (سيبويه، ١٩٩١: ٢/ ٣٦٣- ٣٦٤).

تحدث سيبويه في مواضع مختلفة من كتابه عن المطابقة في العدد (الافراد والتثنية والجمع) بين أجزاء الكلم (أنظر: م.ن: ١٩/١) و عن المطابقة العددية بين الصفة والموصوف في النعت السببي (أنظر: م.ن: ٤٢/٢) و عن المطابقة في الجنس (التذكير والتأنيث) (م.ن: ٥٣/١) والمطابقة في التعيين (التعريف والتنكير) بين الصفة والموصوف (م.ن: ٨/٢). و بالرجوع الى أمثلة المطابقة، يتضح لنا أن سيبويه عالج هذه الظاهرة بأسلوب متميز تظهر فيه خصائص منهجه الوصفي في هذا الجانب.

الربط

و يُعدّ قرينة لفظية أخرى على اتصال أحد المترابطين بالآخر، واللغة العربية تُتيح الربط بالضمير العائد أو بدخول أحد المترابطين في الآخر أو بالحرف كما في الفاء الواقعة في جواب الشّرط أو بإعادة اللفظ نفسه (حسان، ١٩٧٣: ٢١٤) و إن الربط عنصر أساسي لإضفاء سمة التماسک الشكلي للكلام، وهو مبدأ يؤكده المنهج الوصفي الحديث (لاينز، ١٩٨٧: ٢١٩- ٢٢٠).

الجدير بالذكر أن سيبويه استعمل مصطلح " التعليق" للتعبير عن وسيلة الربط ومقصودنا من الربط، هنا هو الربط اللفظي[١٢] الذي أشار سيبويه اليها في مواضع كثيرة من كتابه. فمن الربط بالاسم، الربط ب(الضمير) الذي تناولها سيبويه في كتابه و من أمثلة ذلک: « فإن قلتَ: (زيدٌ كَم مرةً رأيتَ؟) فهو ضعيفٌ، إلا أن تُدخِلَ الهاءَ)...»(سيبويه، ١٩٩١: ١٢٧/١). يدل كلام سيبويه على حسه اللغوي العميق بنظام الجملة العربية، وأسس العلاقة القائمة بين أجزاء هذا النظام، وأن بالجملة العربية حاجة الى " الربط "، الذي هو جزء من هذه العلاقة،

ولولا "الربط" لأصاب الكلام الضعفَ والغموضَ. فليست اللغة « في حقيقة أمرها إلا نظاماً من الكلمات التي ارتبط بعضها ببعض ارتباطاً وثيقاً تحتمه قوانين معينة لكل لغة» (أنيس، ١٩٧٥: ٢٩٥).

و من الربط بالحرف، الربط ب(الفاء) الواقعة في جواب الشرط، فذهب سيبويه: « أنه لا يكون جواب الجزاء إلا ب(فعلٍ) أو ب(الفاء) (سيبويه، ١٩٩١: ٣/ ٦٣) وذكر ربط الجواب ب(الفاء) في قوله: « وأما الجواب بٍ(الفاء) فقولک: (إن تأتني فأنا صاحبُکَ)» (م.ن: ٦٣/٣).

التضام:

قرينة التضام: إنها تعني شيئين: أحدهما: « الطرق الممكنة في رصف جملة فتختلف طريقة عن الأخرى تقديماً وتأخيراً وفصلاً و وصلاً و هلم جرّاً، و يمكن أن يطلق عليه اصطلاح التوارد» (حسان، ١٩٧٣: ٢١٦)

و الآخر: « أن يستلزم أحد العنصرين التحليلين النحويين عنصراً آخر فيسمى التضام أو التلازم، أو يتنافى معه فلا يلتقي به ويسمي هذا التنافي» (م.ن: ٢١٧). و هو وسيلة شكلية لوصف بنية التراكيب النحوية، و تحليل بنيتها، ذلك أن أجزاء الجملة الواحدة تحتاج بعضها إلى بعض في علاقة اعتمادية وتعرف هذه الوسيلة في الدرس اللغوي الحديث ب(القواعد الحالات المتناهية) وهي القواعد التي تحدد العلاقة بين خطي متعددة، كل خطوة منها تعتمد على الخطوة التي تليها. كاعتماد الفعل على الفاعل في الجملة الفعلية، و اعتماد المبتدإ على الخبر في الجملة الإسمية، و اعتماد حرف الجر على المجرور، والمضاف على المضاف إليه (أحمد، ١٩٩٦: ٢٥٧).

و هذه الطريقة في وصف أجزاء الجملة و تحليل بنيتها واضحة في كتاب سيبويه، لأنه يعتقد أن فهم الجملة إنما يتمّ عن طريق العلاقات التي تربط بين أجزائها. و هذا هو ما يسعي اليه المنهج الوصفي الحديث. منها ما ذكره سيبويه في باب المسند والمسنداليه. إذ

يفهم بأن هذين الركنين الأساسيين متضامان: « و هما ما لا يَغنَي واحدٌ منهما عن الآخرِ، ولا يَجدُ المُتَكَلِّمُ منهُ بداً» (سيبويه، ١٩٩١: ٢٣/١).

و يظهر سيبويه أنّ الفعل المتعدي يحتاج إلى المفعول به ولا يمكن الاقتصار فيها على الفاعل. يقول: « وذلك قولك: (ضَرَبَ عبدُاللهِ زيداً) ف(عبدُ اللهِ) ارتفع في (ذَهَبَ)، وشغلتَ (ضَرَبَ) به كما شَغلتَ بهِ(ذَهَبَ) وانتصَبَ (زيدٌ) لأنه مفعولٌ تعدّي اليه فِعلُ الفاعلِ» (م.ن: ٣٤/١).

و ذهب سيبويه، في سياق منهجه الوصفي في التحليل الشكلي للتراكيب اللغوية، و بيان العلاقات اللفظية القائمة على أساس الاعتماد، إلى وصف التضام الإلزامي الحاصل بين بعض الوحدات النحوية، بأنّ الواحدة منهما متممة للأخري. و من ذلك التضام الحاصل بين الصفة والموصول. قال: « و ذلك أنّك لو احتجتَ إلى أن تَنعَتَ فقلتَ: (مررتُ بزيدٍ) و أنتَ تريدُ (الأحمَرَ) و هو لايُعرفُ حتي تقولَ (الأحمرِ)، لم يكن تم الاسم فهو يجري منعوتاً مجري (مررتُ بزيدٍ)، إذا كان يُعرَفُ وحدَهُ، فصار (الأحمرُ) كأنّه من صِلَتِهِ» (م.ن: ١/ ٨٨).

التنغيم

التنغيم في أبسط تعريف له هو موسيقى العبارة أو الجملة، التي تتلّون بتلوّنِ الحالة النفسيّة والشعورية للناطق بها. تثير مسألة التنغيم في التراث خلافاً كبيراً بين الدارسين المعاصرين، حيث انقسمت آراؤهم في ذلك إلى قسمين؛ فذهب قسمٌ من الباحثين إلى أنّ العرب لم يتناولوا هذه الظاهرة ولم يدرسوها ولم يلتفتوا إليها ومنهم الأستاذ الدكتور تمّام حسّان على ما عُرِف عنه من دقّةٍ وتمهّل في الحكم، عندما ذهب في كتابه "مناهج البحث في اللّغة" إلى القول: إنّ العربيّة الفصحي لم تعرف هذه الدراسة في قديمها، و إنّ القدماء لم يسجلوا لنا شيئاً عن هذه الظاهرة (حسان، ١٩٧٩: ١٩٧- ١٩٨). والأستاذ محمد الأنطاكي ينفي إشارة النحاة في كتبهم إلى هذا الجانب عندما يقول: «إنّ قواعد التنغيم في العربية قديماً مجهولة تماماً، لأنّ النحاة لم يشيروا إلى شيء من ذلك في كتبهم..» (أنطاكي، د.ت: ١٩٧).

وإن كنّا لا نرى ما يراه الأستاذ الأنطاكي، من أن النحاة لم يشيروا إلى هذه الناحية، فإننا نقول: إنّ عدم إشارة كتب النحاة إلى هذه الظاهرة، لا يعني أنّ الحديث عنها غير موجود في كتب التراث الأخرى. والقسم الثاني من الآراء التي تناولت مسألة التنغيم في التراث، هي آراء لباحثين معاصرين ترى أنّ القدماء أدركوا هذا الجانب، إذ توجد إشارات في كتبهم توحي إلى ذلك، وإنْ لم يكن لها حاكم من القواعد، ومن ممثلي هذا القسم الدكتور أحمد كشك في كتابه "من وظائف الصوت اللغوي" فقد خصص فصلاً في كتابه المذكور لدراسة التنغيم على أنّه ظاهرة نحوية (أنظر: كشك، ١٩٩٧: ٥٢ ومابعده) يقول فيه: « وقدامى العرب، وإنْ لم يربطوا ظاهرة التنغيم بتفسير قضاياهم اللغويّة، و هم و إنْ تاه عنهم تسجيل قواعد لها، فإنّ ذلك لم يمنع من وجود خطرات ذكيّة لمّاحة تعطي إحساساً عميقاً بأنّ رفض هذه الظاهرة تماماً أمرٌ غير وارد، وإن لم يكن لها حاكم من القواعد...» (م.ن: ٥٧- ٥٨).

ثم يعرض د. كشك أمثلة تراثيّة تؤيّد ما ذهب إليه، والحقُّ أنّ دراسة الدكتور كشك وإن كانت أفردت لتناول التنغيم من زاوية نحويّة، حيث فسّر بعض الأبواب النحويّة معتمداً على فهمه للتنغيم، فإنّها تعدّ من الدراسات الرائدة في إطار دراسة التنغيم.

و يذهب الأستاذ عبدالرحمن في ثنايا حديثه عن الدلالة الصوتيّة والصرفيّة عند ابن جني، إلى أنّ ابن جنّي قد أدرك هذا الجانب ويرى أنه «بذلك يظهر فضل ابن جنّي بجلاء و وضوح، ويثبت أنّه قد طرق باب هذه الموضوعات التي تعتبر من منجزات علم اللغة الحديث، وبذلك تحفظ له أصالته ومساهمته» (عبدالرحمن، ١٩٨٢: ٧٩).

فالتنغيم ظاهرة موجودة في اللغة، ثم جاءت اللسانيات الحديثة لتوصّفها. و دليلنا على ذلك أن الحديث عما نسميه حديثاً ب- التنغيم، الذي جعل الأستاذ مجاهد "ابن جني" مساهماً فيه، موجودٌ عند غير ابن جني، ولا سيما لدى سيبويه ولدى الفلاسفة. لذلك يمكن القول: إن ظاهرة التنغيم قد شغلت في علم اللسانيات حيّزاً درسيّاً مستقلاً، وأُفردت لها

أبحاثٌ خاصّةً بها، ولم تُكتشف أو تُنجز فجأةً، مع الإشارة إلى أنّ الفضل في ذلك يرجع إلى تلك الإرهاصات البحثية التي نجدها عند الأقدمين من علماء العربيّة.

يُقصد بالتنغيم تنوع الأصوات بين الارتفاع والإنخفاض في أثناء الكلام. فالتنغيم إذاً تنوع في طبقة الصوت، يأتي لتنظيم علاقة الوحدات اللغوية في السياق و هو «الإطار الصوتي الذي تقال به الجملة في السياق» (حسان، ١٩٧٣: ٢٢٦).

إنّ للتنغيم أثراً كبيراً في تفسير قضايا نحويّة وتركيبية، وصرفيّة وصوتية ودلالية في اللغة العربية من خلال إدراج مستوياته و وظائفه المختلفة في التعبير عن بعض المعاني النفسية والنحوية. ويؤدي نظام التنغيم في اللغات وظيفة نحوية مهمة، فهو الوسيلة المثاليه، التي تخدم علم اللغة الوصفي، ويظهر أثره بوضوح في مجال دراسة التراكيب.

فللمتكلّم دور كبير في تحديد معنى الجملة بوضعها في إطارها الصّوتي الملائم، فالتنغيم، أو التلوين الموسيقي يؤدي دوراً مهمّاً في التفريق بين معاني الجمل كمثال قد يكون لصيغة الأمر دلالات أخرى يؤدّيها التنغيم تخرج عن هذه الأبواب، أو يتفّرع كلّ باب منها بسببه فروعاً شتى، فنحو الفعل ((اخرج)) مثلا: قد يكون طلباً محضاً، ويكون زجراً وتوبيخاً، وقد يكون رجاء، فالجمل العربية تقع في صيغ و موازين تنغيمية، هي هياكل من الأنساق النغمية ذات أشكال محدّدة، ولكّل جملة صيغة تنغيميّة خاصّة، والصيغة التنغيمية هي منحنى نغمى خاصّ بالجملة، يعين على الكشف عن معناها النّحويّ، والتنغيم في الكلام يقوم بوظيفة الترقيم في الكتابة، غير أنّ التنغيم أوضح من الترقيم في الدّلالة على المعنى. (حسان، ١٩٧٣: ٢٢٦)

ففي جملة مثل: «أولئك الفدائيون الأشدّاء..». قد تكون «أولئك الفدائيون» معاً عنصراً واحداً (مبتدأ مكوّن من مبدل منه و بدل، في هذه الحالة يكون العنصر الثاني (الخبر)، هو

كلمة" الأشدّاء"، وقد يكون المبتدأ هو كلمة (أولئك)، وحدها، ويكون الخبر هو (الفدائيون الأشداء) معاً (منعوت ونعت)، فتكون الجملة على إحدى هاتين الصورتين:

- الصورة الأولى: أولئك الفدائيون الأشداء: مبتدأ، وبدل، والأشداء: خبر.
- الصورة الثانية: أولئك الفدائيون الأشداء: أولئك، مبتدأ ـ الفدائيون خبر والأشداء "نعت".

ويلاحظ أن بناء الجملة المنطوقة لا يختلف، ولكن يختلف التحليل، وهو اعتبار البنية الأساسية لهذه الجملة المنطوقة، واعتبار البنية الأساسية هو الذي يمدّ التنغيم بما يجعله متطابقاً معها، وهنا لا يمدّ السطح، أو بناء الجملة بالتفسير الدّلالي، بل يكون الاعتماد على البنية العميقة. ويصبح التنغيم ـ وهو قرينة صوتية كاشفاً عن البنية العميقة، ومعرفتها تساعد على تحديد المدلول المراد بالجملة، لأنّ البنية العميقة للجملة تساعد على تفسيرها التفسير الصحيح في كثير من الأحيان.

و يقوم التنغيم بدور دلالي كبير يساعد في تفسير الجملة تفسيراً صحيحاً، ويعدّ قرينة صوتية كاشفة في اختيار المتكلّم لنوع معين من أنواع التفسير النحّوي الدّلالي، و هو المسؤول في كثير من الأحيان عن تحديد عناصر الجملة المكونة لها..، (عبداللطيف،٢٠٠٠: ١١٧) وقد تنبّه سيبويه إلى دور التنغيم في المعنى، لكنّه لم يذكره، بالمصطلح[١٣]، فقد أشار إلى أن ثمّة جملاً خبرية يراد بها معنى الجملة الإنشائية، من ذلك ما ذهب إليه. في (باب الأمر والنّهي)، بقوله: زيداً قطع الله يده ٰ وزيداً أمّر الله عليه العيش، لأن معناه معنى، زيداً ليقطع الله يده (سيبويه، ١٩٩١: ١٤٢/١).

وممّا جاء خبراً وفيه معنى الأمر ما نقله في (باب الحروف التي تنزل بمنزلة الأمر والنهي، لأنّ فيها معنى الأمر والنهي) يقول: ومثل ذلك: (اتّقى الله امرؤ، وفعل خيراً يثب عليه)، لأنّ فيه معني: ليتقِ الله امرؤ، وليفعلْ خيراً (م.ن: ١٠٠/٣).

وقد تكون الجملة استفهامية في اللفظ، ولا تحمل معنى الاستفهام، و إنّما معناها التوبيخ الذي يعرف بالتنغيم الصّوتي الّذي يؤّديه المتكلم، ففي (باب ما جرى من الأسماء التي لم تؤخذ من الفعل مجرى الأسماء التي أخذت من الفعل)، ويقول، وذلك قولك: (أتميميّاً مرّة، وقيسيّاً أخرى)، و إنّما هذا أنّك رأيت رجلاً في حال تلوّن وتنقّل، فقلت: (أتميمياً مّرة وقيسيّاً أخرى... ؟)، كأنّك قلت: أتحوّل تميمياً مرّة، وقيسيّاً أخرى، فأنت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له، وهو عندك في تلك الحال في تلوّن وتنقلّ، وليس يسأله مسترشداً في أمر هو جاهل به، ليفهّمه إيّاه، و يخبره عنه، ولكنّه وبخّه بذلك (م.ن: ٣٤٣/١). ويلاحظ أن بناء الجملة المنطوقة لا يختلف، ولكن يختلف التحليل، و هو اعتبار البنية الأساسية لهذه الجملة المنطوقة، واعتبار البنية الأساسية هو الذي يمدّ التنغيم، بما يجعله متطابقاً معها، و هنا لا يمدّ السطح أو بناء الجملة بالتفسير الدلالي، بل يكون الاعتماد على البنية العميقة، ويصبح التنغيم ـ وهو قرينة صوتية ـ كاشفاً عن البنية العميقة ومعرفتها تساعد على تحديد المدلول المراد بالجملة.

النتيجة

وأمّا النتائج التي توصّل إليها البحث فهي:

١. بدأ البحث اللغوي عند سيبويه على وفق منهج وصفي دقيق، ولم ينشأ هذا البحث في ظل فكرة التتبع التاريخي، ولم يهتم لهذا الجانب أصلاً. لذلك يمكن القول بأن لم ينضج الدرس الوصفي الحديث إلا بعد قطعه مراحل كثيرة، في حين أن هذه المراحل قد وجدت طريقها مرة واحدة في كتاب سيبويه.

٢. إن منهجه الوصفي كان يحتم عليه دراسة اللغة من خلال الكلام إيماناً منه بأن الكلام هو النشاط البين للغة، واهتدي إلى النظام عن طريق تلمس العلاقات الداخلية التي تربط

بين أجزاء الجملة الواحدة. وألزم نفسه في الاستقراء بمنهج وصفي لصيق بالواقع متصف بالعلمية. إذ ارتبط العمل الاستقرائي عنده بالواقع الاستعمالي للغة لذلك اتخذ البحث اللغوي في كتابه مجراه الطبيعي في التعامل مع الظواهر اللغوية و هو منهج يتفق تماماً مع منهج العلوم، التي تستند إلى الاستقراء العلمي المنظم في التوصل إلى الأحكام العامة وقد حقق الشرطين الأساسيين للإستقراء العلمي وهما: الملاحظة والتجربة. وحرص على أن تكون بين منهجه، والواقع اللغوي جذور مشتركة لذلك اتسمت أحكامه اللغوية بالموضوعية، فقد أدرك أن وظيفة الباحث اللغوي، هي وصف الحقائق لا فرض القواعد وهو رائد في دقة تطبيق هذا المبدأ الوصفي.

٣. ظهرلسيبويه أن الجملة هي بؤرة التحليل اللغوي، واستند في وصف الجملة، و تحليل بنيتها إلى القواعد التي يحرص عليها المنهج الوصفي الحديث وهي المباشرة بتحليل الجملة إلى مكوناتها بطريقة الإعراب والاستناد إلى قواعد العلاقات النحوية، المعنوية منها واللفظية.

٤. أما مصطلح التنغيم له حضوره في كتب التراث النحوي، استثمره العلماء القدماء في بيان العلاقات بين الكلمات داخل التركيب اللغوي. وأنّ للتنغيم علاقةً مهمّةً بالموسيقى ولحن الكلام وله أثراً كبيراً في تفسير قضايا نحويّة وتركيبية، وصرفيّة وصوتية ودلالية في اللغة العربية من خلال إدراج مستوياته ووظائفه المختلفة في التعبير عن بعض المعاني النفسية والنحوية.

الهوامش

١- يعني المنهج التاريخي في دراسة اللغات بالتغير الدلالي للغة، ومراحل تطور لغة واحدة أو مجموعة من اللغات عبر مسيرتها، ومظاهر هذا التطور، وأسبابه ونتائجه. وتوصل اللغويون الغربيون في القرن الماضي و أوائل هذا القرن إلى مجموعة من الاسس والمفاهيم والقواعد مما هيأ الى بروز علم يدعى بعلم

اللغة التاريخي (Historical Linguistics) ويدرس التطورات اللغوية في فترات زمنية متعاقبة على المستويات الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، ومعنى هذا أن هناك علم أصوات تاريخي وعلم الصرف التاريخي وعلم النحو التاريخي وعلم الدلالة التاريخي وأهم ما يسفر عنه هذا العلم من نتائج يتمثل في القوانين التي تحكم التطور اللغوي على هذه المستويات المختلفة وكل ذلك بالنظر إلى لغة معينة أو عدة لغات في فترات زمنية مختلفة أي وهي حالة الحركة (Dynamic). لذلک كان من أهم الأسس التي اعتمد عليها في التحليل هو مفهوم(الحركة) أو (الفاعليةالمستمرة) فهو يدرس اللغة من خلال تغيراتها المختلفة، وتغير اللغة عبر الزمان والمكان خاصة فطرية في داخل اللغة، وفي كل اللغات، كما أن التغير يحدث في كل الاتجاهات(النماذج الصوتية، والتراكيب الصرفية، والنحوية، والمفردات)ولكن ليس على مستوى واحد، ولا طبقاً لنظام معين ثابت. هذه التغيرات اللغوية تعتمد على مجموعة من العوامل التاريخية(باي، ١٩٧٣: ١٣٧)

٢- المنهج المعياري بخلاف المنهج الوصفي، قائمٌ على فرض القاعدة أي يبدأ بالكلّيات وينتهي بالجزئيات، والمنهج المعياري يعتمد القاعدة أساساً وينْأى عن الوصف، ويتأوّل لما خرج عن القواعد التي يصوغُها بإحكام شتى التأويلات أو يحكم عليها بالشذوذ والقلّة إنْ لمْ يجد فيها تأويلاً مناسباً ولو كان بعيداً أو مستغرباً. وعُرفت المعيارية في الدراسات اللغوية الأوروبية واستخدم لها عبارة اللغة المعيارية (Standard Language)، أو عبارة المعياري حينما تُوصف اللغة أو النّحو أو القواعد عامة(زوين، ١٩٨٦: ٢٣).

٣- ومن خلال تتبعنا للكتاب نلاحظ أن سيبويه، «أقام قواعده على الاستعمال اللغوي.»(راجحي، ١٩٧٩م: ٥٥) واهتم بالمسموع من اللغة جرياً على طريقة أساتذته، ومنهجهم في وصف اللغة، إيماناً منه بأن اللغة المجموعة عن طريق السماع، تجعل البحث العلمي واقعياً من خلال: ربطه باللغة، ومن خلاف الوقوف على العادات النطقية لمتكلمي اللغة، بالإضافة إلى صدق الأحكام اللغوية المستقراة، وذلك لأنه، يتم وصف اللغة عن طريق الاتصال المباشر بالمتكلمين، والسماع من أفواههم. ويؤكد في السماع المباشر شرطين أساسين، هما في الغالب: الفصاحة، والثقة؛ ويستعين في ذلک بعبارات من نحو:" وسمعنا العرب الفصحاء"(أحمد، ١٩٩٦: ٣٨)

٤- فها هو سيبويه يستقري بالقرآن الكريم، وكلام العرب، ثم يستنبط من هذا الاستقراء نماذج لغوية وقد دلّه الإستقراء على أن الكلام لابد أن يبني من ركنين هما: المسند والمسند إليه، وأن المسند إليه لا

يكون إلاّ إسماً، أما المسند فقد يكون إسماً، وقد يكون غير إسم يقول: «وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بداً. فمن ذلك الإسم المبتدأ والمبني عليه « وهو قولك عبداللّه أخوك، وهذا أخوك. ومثل ذلك: يذهب عبداللّه، فلابد للفعل من الإسم كما لم يكن للإسم الأول من بد من الآخر في الابتداء»(سيبويه، ١٩٩١: ١/ ٢٣).

٥- قد اتخذ سيبويه من المنهج الوصفي طريقاً لتصنيف الظواهر اللغوية فى ضوء الكلام، التي توصل إليها عن طريق ملاحظة العلائق التي تربط الظواهر بعضها ببعض، وتحديد العلائق على أساس من التماثل الشكلي والوظيفي.فقد هداه عمله التصنيفي بأن يقسم الكلام: إلى إسم، وفعل وحرف(سيبويه، ١٩٩١: ١/ ١٢) وقسم أقسام الكلام من حيث: أ ـ الجنس إلى (مذكر ومؤنث). ب ـ العدد الى: مفرد، مثنى، جمع. ج- الزمان الى: الزمن الماضي، الزمن المضارع، الزمن المستقبل. وقد قسم الكلام من حيث الإستقامة والإحالة: إلى مستقيم ومحال(م.ن: ١/ ٢٥- ٢٦). وفالعملية التصنيفية التي اتبعها سيبويه ليس في الحقيقة أمرها، إلا مجموعة من القواعد الاستبدالية والقواعد التحويلية التي تضفي على منهجه سمة الوصفية

٦- تكثر المصطلحات اللغوية في الكتاب، وتجيء هذه الكلمات بعناوين مطولة يعمد فيها سيبويه إلى الوصف، والشرح، والتمثيل؛ ليعطي فكرة بحثه في هذا العنوان، ومن ذلك: باب الفاعل الذي لم يتعدّه فعله إلى مفعول...(م.ن: ٣٣/١). وهناك مصطلحات قدمها بأسلوب الوصف، وعبّر عنها بذلك مثلاً (التنازع) الذي قدمه بعنوان وصفي قال: «هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كلّ واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به وما كان نحو ذلك»(م.:ن: ٧٣/١).

٧- . وتتجلى هذه السمة عند سيبويه في مواقع كثيرة، فهو يصرح بعبارات أن هذه هي من طريقة العرب في كلامهم مثلاً يقول: «ولم يؤخذ ذلك إلاّ من العرب»(م.ن: ١/ ٢٣٧). فهو يصف الحقائق كما هي في الواقع، ويدعو متكلّم اللغة أن يلتزم بها. يقول: «فإنما ينتهي بها من حيث انتهت العرب»(م.ن: ١/ ٢٥٢)، «فقف على هذه الأشياء حيث وقفوا»(م.ن: ٢٦٦)، «فأجر الأشياء كما أجروها»(م.ن: ١/ ٤١٩). فسيبويه يصف وصفاً موضوعياً، ويتردد مصطلح الوصف عنده نحو: «إلاّ أنه على ما وصفت لك» (م.ن: ١/ ٤٧). ونراه في مواطن أخرى لا يقتصر على الوصف، بل يلجأ إلى التفسير والتحليل، وهو مع ذلك لا يخرج بتفسيراته عن واقع اللغة، ولا عن دائرة الموضوعية. يقول: «فقف على هذه الأشياء حيث وقفوا ثمّ فسر».(م.ن: ١/ ٢٦٦). وهو يميز بين الأمثلة التي اقترحها من أجل التفسير والتوضيح، وبين الاستعمال

اللغوي المسموع، من ذلك قوله: «وهذا تمثيل ولا يتكلّم به»(م.ن: ٨٣)، «فهذا تمثيل، ولكنه لم يستعمل في الكلام»(م.ن: ٣٧٤).

٨- يهتم المنهج الوصفي بتحليل هذه العلاقات، وبيان الاصول، التي تعمل على الربط بينها. وهذه العلاقات إما معنوية أو لفظية، وقد عبّر عنها الدكتور تمام حسان ب(قرائن التعليق) وهي قرائن مقالية« لأنّها تؤخذ من المقال لا من المقام»(حسان، ١٩٧٣: ١٩). فالعلاقات المعنوية هي: الإسناد، التخصيص، والنسبة، والتبعية، والعلاقات اللفظية هي: العلامة الإعرابية، والرتبة، والصيغة والمطابقة، والربط، والتضام، والأداة، والنغمة. نظرية تضافر القرائن هي لبّ التفكير النحوي عند الدكتور تمام حسان وهو يعتبرها بديلاً عن نظرية العامل القديمة في النحوين اليوناني والعربي، وإذا كانت نظرية العامل قد عقدت الدراسات النحوية القديمة لما ترتب عليها من قول بالحذف والتقدير والتأويل والتعليل، وتغلغل المقولات المنطقية في دراسة النحو نتيجة ذلك، فان الدكتور تمام يعتبر نظرية تضافر القرائن هي النظرية اللغوية الخالصة من كل مقولة لا تعتبر لغوية.والمعنى النحوي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بهذه النظرية لا ينفكّ عنها، وإن انتفت أو سقطت قرينة من هذه القرائن حلّ غيرها من القرائن محلها ولذلك سماها (نظرية تضافر القرائن). فإذا كان القدماء قد اعتمدوا كثيراً على الإعراب والعامل وما يمتّ إليهما من مقولات أخرى فإن هذه النظرية تعتمد على مقولات كلها لغوية.

٩- و هو تخصيص يزيل العموم

١٠- على سبيل المثال أنظر الكتاب: ١/ ١٥٠ – ١٥٨؛ ١٦٩/١؛ ٤٢١/١؛ ١١/٢-١٢

١١- يفضل بعض الباحثين(أحمد؛ ١٩٩٦: ٢٤٦) اقتراح (العلامات الصوتية) على (العلامات الاعرابية)، لإن برأيهم الاقتصار على المصطلح الأخير يعني توجيه النظر الى جانب واحد من العلاقة بين الأصوات، والتركيب النحوي وهو (تغيير أواخر الكلم) في حين أنّ العلاقة تتعدى هذا المجال لتشمل التغييرات الصوتية، التي تطرأ على البنية الداخلية للكلمات التي يتألف منها التركيب النحوى وأن أي تغيير في الأصوات الصائتية للكلمة يؤثر في شكل التركيب ودلالته، وعلى هذا فإنهم يجعلون (العلاقات الاعرابية) فرعاً على (العلامات الصوتية) وهو اقتراح ينسجم مع منهج سيبويه في معالجة التغييرات الصوتية داخل التركيب

١٢- الربط في العربية نوعان: الربط اللفظي: وأدواته هي:١- الربط بالاسم: يشمل: الضمير، والاسم الظاهر، واسم الإشارة، واسم الشرط، وإذا الفجائية و(أل). ٢- الربط بالحرف: ويشمل: الفاء، والواو،

وحرف الشرط، وحروف رابطة أخر. الربط المعنوي: فيكون في الإسناد لربط الفاعل بفعله، والخبر المفرد بالمبتدأ.

١٣- ومن المصطلحات التي استخدمها النّحاة في أحاديثهم عن بعض القضايا النّحوية التي تندرج في سياق التنغيم ((**الترنّم ومدّ الصوت والتطريب**)). ولا سيمّا عند سيبويه وابن يعيش. يقول سيبويه في كتابه« **اعلم أن المندوب مدعّو، ولكنّه متفجّع عليه، فإن شئت ألحقت في آخر الاسم الألف، لأنّ الندية، كأنهم يترنّمون فيها**»(سيبويه، ١٩٩١: ٣٧٥/١).

المصادر والمراجع

ابن الانباري، كمال الدين *الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين*، دار الإحياء التراث العربي. بيروت، ١٩٦١م.

ـــــــــــــــ، *نزهة الألبّاء*، تحقيق ابو الفضل ابراهيم، دار النهضة، د.ت.

ابن النديم، أبو الفرج محمد، *الفهرست*، شرح شعبان خليفة، تحقيق رضا تجدد، طهران، دون ناشر، ١٩٩١م.

ابن منظور، محمد بن مكرم، *لسان العرب*، ط٣، تعليق علي شيري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٨٨م.

ابن يعيش، موفق الدين، *شرح المفصل*، دون ناشر، القاهرة، ١٩٣٠م.

أحمد، نوزاد حسن ، *المنهج الوصفي في كتاب سيبويه*، ط١، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ١٩٩٦م.

الأنطاكي، محمد، *دراسات في فقه اللغة العربية*، ط٤، دار الشرق العربي، بيروت، (د.ت).

أنيس، ابراهيم، *من أسرار اللغة*، ط٥، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٥م.

باى، ماريو، *أسس علم اللغة*، ترجمة أحمد مختار عمر، منشورات جامعة طرابلس، ليبيا، ١٩٧٣م.

حسام الدين، كريم زكي، *أصول تراثية في علم اللغة*، ط٢، مطبعة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٥م.

حسان، تمام، *اللغة العربية معناها ومبناها*، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٣م.

ـــــــــــــــ، *مناهج البحث في اللغة*، دار الثقافة، المغرب، ١٩٧٩م.

ـــــــــــــــ، *اللغة بين المعيارية والوصفية*، الدار البيضاءو دار الثقافة، المغرب، ١٩٨٠م.

خرما، نايف، *أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة*، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٧٨م.

راجحي، عبده، *دروس في المذاهب النحوية*، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٨٠م.

ـــــــــــ، *النحو العربي والدرس الحديث(بحث في المنهج)*، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٩م.

الرديني، محمد علي عبد الكريم، *فصول في علم اللغة العام*، بيروت، عالم الكتب، ٢٠٠٢م.

زكريا، ميشال، *الألسنية(علم اللغة الحديث) المبادئ والاعلام*، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٣م.

زوين، علي، *منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث*، ط١. دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٦م.

سيبويه، عمرو بن عثمان، *الكتاب*، ط١، تحقيق عبد السلام هارون، بيروت، دار الجيل، ١٩٩١م.

عبد الرحمن، عبد الكريم مجاهد ، *الدلالة الصوتية والدلالة الصرفية عند ابن جني*، العدد (٢٦)، مجلّة عالم الفكر، الكويت،السنة الرابعة، ١٩٨٢م.

عبد اللطيف، محمد، حماسة *النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي*، ط١، دار الشروق، القاهرة، م.

ـــــــــــ، *العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث*، كلية دار العلوم، القاهرة، (١٩٨٤).

الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب، *القاموس المحيط*، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٧م.

كشك، أحمد، *من وظائف الصوت اللغوي محاولة لفهم صرفي ونحوي ودلالي*، ط٢، القاهرة، ١٩٩٧م.

لاينز، جون، *اللغة والمعنى والسياق*، ترجمة عباس صادق الوهاب، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٧م.

محمود، عبدالله ربيع ، من ملامح المنهج العلمي عند علماء العربية، العدد ٩، *مجلة كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود، السعودية*، ١٩٧٩م.

المخزومي، مهدي، *مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو*، مطبعة الحلبي. القاهرة،(١٩٥٨).